مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات

الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات
إدارة بحوث التشريعات الرقابية

صادر بحوث تشريعات رقابية	
رقم	
تاريخ	٢٠٢٥/١١/٢٦

منشور رقابى إستيراد رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٥

إشارة إلى : -

* قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ .
* قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتهما .
* قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائرو تعديلاته .

إلحاقا بـــ:-

* منشور إستيراد رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ والتعليمات الصادرة فى هذا الشأن .

بناءاً على :-

* كتاب السيد الأستاذ / رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة رقم ٧١١٧/ط بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٣ بشأن ما أفادة به السيد اللواء / مساعد وزير الداخلية لقطاع شئون مكتب الوزير بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٩.
* وفى ضوء التعاون المثمر بين مصلحة الجمارك والسادة وزارة الداخلية وتيسيرا على المجتمع التجارى .

يراعى التأكيد على ما يلى ,,,

* يختص قطاع الأمن العام بإصدار الموافقات المسبقة علي إستيراد الأسلحة البيضاء في ضوء ما نصت علية المادة الأولي من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر من أنه يحظر بغير ترخيص من وزارة الداخلية أو من ينيبه عند حيازة الأسلحة البيضاء المدرجة بالجدول رقم ١ من القانون ومن ضمنها (القواطع " الكاترات " / الشفرات / أية أجهزة أو أدوات أو آلات أو منتجات أي ما كان شكلها تحتوي علي أسلحة بيضاء) **وعليه تبلورت رؤية وزارة الداخلية حول إستفسار مصلحة الجمارك فيما يلي:**

١- **الأصناف الآتية غير مدرجة بجدول الأسلحة البيضاء ولا تستلزم الحصول على موافقة قطاع الأمن العام.**

(الأنصال القاطعة المُثبتة على الفرم الخشبية أو المعدنية خاصه بصناعة الكرتون / أسلحة المنشار للمصانع/ آلات وأدوات القطع الزراعية / طارات قطع المعادن بماكينات القطع "الديسك ،الصاروخ ،...." / أدوات فرم الورق)

٢- **الأصناف الأتية يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من قطاع الأمن العام لإحكام الرقابه عليها وعدم إستخدامها في أغراض تضر بالأمن العام .**

(الأنصال التى ترد لمصانع التعبئة والتغليف لقطع العلب " حال ورودها على شكل كترات " / شفرات أدوات الحلاقة "حال ورودها على شكل شفرات منفصلة وغير مثبتة بماكينات تامة الصنع " / أدوات قطع الورق)

٣- **فى حالة عدم القدرة على تحديد ما إذا كان الصنف مدرج بجدول الأسلحة البيضاء من عدمه يتم عرض عينة للصنف على قطاع الأمن العام لبيان ماهيتها وإتخاذ اللازم بشأنها .**

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة.....

ع/مدير إدارة بحوث التشريعات الرقابية	ع/ مدير عام الإدارة العامة للسياسات والإجراءات الجمركية
محمد ابراهيم ابو سعيد	فؤاد السيد محمد
(فؤاد السيد محمد)	( )

السيد الاستاذ /

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner